

ورقة عمل

الباحث محمد ابراهيم شمس الدين

الندوة القومية حول التأمينات الاجتماعية للعاملين

في القطاع الزراعة والاقتصاد غير المنظم .

فندق الكورال بيتش - بيروت في 6 اكتوبر 2106

حضرة راعي الندوة معالي وزير العمل الاستاذ سجعان قزي.

سعادة المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي.

حضرات رئيس واعضاء الجمعية العربية للضمان الاجتماعي .

السيدات والسادة المشاركون من الدول العربية الشقيقة

ايها الحفل الكريم

اسعد الله صباحكم بكل الخير والبركة .

بداية اتقدم بالشكر من الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ومن منظمة العمل العربية ومن القيمين على هذه الندوة لاتاحتهم لي فرصة اللقاء معكم باشخاصكم وبما تمثلون من مواقع ادارية ومهنية مميزة .في حوار حول مثمر حول الحماية الاجتماعية.

مفهوم الحماية الاجتماعية

عرف معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية الحماية الاجتماعية " :انها تهتم بمنع وادارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلبا على رفاهية الشعب، وتتكون من السياسات والبرامج الرامية الى الحد من الفقر من خلال تعزيز اسواق العمل وزيادة القدرة على ادارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والصراف والمرض والشيخوخة والعجز ،واضيف هي حق وواجب وليس خدمة بالرغم من ارتفاع كلفتها

واقع الحماية الاجتماعية في العالم

جاء في التقرير العالمي للحماية الاجتماعية للفترة 2014-2015 الصادر عن منظمة العمل الدولية في جنيف الكثير من الارقام والمؤشرات الخطيرة والمقلقة حول مدى توفر الحماية الاجتماعية في العالم، فعلى الرغم من الاقرار على نطاق واسع بضرورة الحماية الاجتماعية لايزال حق الانسان الاساسي في الضمان الاجتماعي غير مكفول للغالبية العظمى من سكان العالم، وتتمتع نسبة 27% فقط من سكان العالم بفرص الوصول الى انظمة الضمان الاجتماعي الشاملة، في حين تبلغ نسبة المشمولين جزئيا او غير المشمولين بالحماية على الاطلاق نسبة 73%. واعتبر التقرير ان "عدم الوصول الى الحماية الاجتماعية يشكل عقبة كبرى امام التنمية الاجتماعية ويرتبط سوء التغطية بالحماية الاجتماعية او انعدامها باستمرار ارتفاع مستويات الفقر وانعدام الامن الاقتصادي وتنامي مستويات عدم المساواة".

ومما جاء في التقرير ايضا " ان نسبة العمال الذين قد يكونون مؤهلين للحصول على الاعانات القائمة على الاشتراك او غير القائمة على الاشتراك، في شتى ارجاء العالم 28% فقط بموجب التشريعات القائمة ان اصبحوا عاطلين عن العمل، وتختلف هذه النسبة فهي تشمل 80% من العمال في اوربا مقابل 38% في اميركا اللاتينية و 21% في الشرق الاسط و 8% في افريقيا .

اما في ما خص معاشات الشيخوخة فان 49% من الاشخاص الذين تجاوزوا سن الحصول على المعاش لا يحصلون عليه.

وفي موضوع التغطية الصحية الشاملة فان نسبة 90% من السكان الذين يعيشون في البلدان ذات الدخل المنخفض لاتزال محرومة من اي حق في التغطية الصحية، اما على الصعيد العالمي فان نسبة 39% من سكان العالم تقريبا تفتقر الى التغطية

الوقائع اللبنانية

قبل ان ادخل في الحديث عن الموضوع المخصص لي حول " اهمية الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الزراعي والاقتصاد غير المنظم " اسمحوالي ان اخرج قليلا للحديث عن احوال لبنان ، المرتبطة بموضوع ندوتنا والتي تساعدنا في فهم افضل لموضوع الحماية الاجتماعية ، فاحوال لبنان لاتسر احدا ذا ان الدولة والمجتمع يسيران نحو الانحلال والانهيار استنادا الى العديد من الوقائع والمؤشرات الشغور في موقع رئاسة الجمهورية مستمر منذ 25 مايو 2104 اي منذ نحو سنتين ونصف السنة ، وهذه ظاهرة واعجوبة فريدة في الدول لم يسبق ان شهدتها اي دولة من دول العالم في العصر القديم والحديث.

مجلس النواب الذي انتخب في العام 2009 لولاية مدتها 4 سنوات انتهت في العام 2013 مدد لنفسه حتى العام 2017 في ظل العجز عن الاجتماع لاقرار القوانين الضرورية لتسيير عمل الدولة

الحكومة شبه معطلة ولا تجتمع الا نادرا واجتماعاتها عقيمة ومن دون جدوى الدولة من دون موازنة منذ العام 2006 وهذه ايضا ظاهرة لبنانية فريدة لم تشهدها اي من دول العالم حتى الاكثر تخلفا ، والمالية العامة في فوضى وضياح والارقام مجرد ارقام لاتشير الى الحقيقة .

الدين العام الذي لم يكن يتجاوز 3 مليارات دولار في العام 1993 وصل اليوم الى نحو 100 مليار دولار اذا ما احتسبنا قيمة القروض والديون والمستحقات المترتبة على الدولة ، وهو يرتفع سنويا بمقدار 4مليارات دولار

البطالة لاتتوفر ارقام رسمية عن حجمها ونسبتها و قد تتجاوز نسبة 25% وتصل لدى الفئات الشابة الى نحو 35% وهي مرشحة للمزيد من الارتفاع اذ يدخل سوق العمل سنويا نحو 35 الف شخص ولاتتوفر فرص عمل في القطاعين العام والخاص سوى ل7-8 الاف منهم وتبقى البطالة او الهجرة هما مصير الاخرين

وحتى العاملين فان 70% منهم لا تكفيهم رواتبهم في ظل تراجع القدرة الشرائية ،
والحد الأدنى للاجور يبلغ \$450 بينما ارتفاع الاسعار واكلاف المعيشة تفرض ان لا
يقبل عن \$1000، واخيرا اضيفت ظاهرة جديدة وهي عمال لا يقبضون رواتبهم منذ
عدة اشهر

اكثر من 10000 عامل تم صرفهم سنويا خلال السنوات الخمس الماضية اما نتيجة
اقفال المؤسسات او لاحلال عمال غير لبنانيين مكانهم نظرا لتدني اجورهم مقارنة
باجور اللبنانيين

العجز في الميزان التجاري ،وهو عجز مزمن يصل سنويا الى اكثر من 17 مليار
دولار اذ تصل قيمة الواردات الى نحو 20 مليار دولار بينما لا تتجاوز الصادرات 3
مليارات دولار .

اما ميزان المدفوعات فقد تحول من فائض بمتوسط سنوي 4.4 مليار دولار الى
العجز في السنوات الاربعة الماضية بمتوسط 1.8 مليارات دولار سنويا وهذا الامر
في حال استمراره في السنوات القادمة قد يؤدي الى تراجع في سعر صرف الليرة
مقابل العملات الاجنبية وبالتالي تراجع في مستوى معيشة الطبقات المتوسطة
والفقيرة .

الكهرباء التي تتحمل الدولة كلفة دعمها بنحو 2.5 مليار دولار سنويا لا تتوفر الا ما
بين 8-10 ساعات يوميا

المياه غائبة في الصيف وشحيحة في الشتاء في بلد يعتبر خزان المياه في الشرق
اما النفايات فازمة مستمرة منذ اكثر من سنة ولاحول لها الا برمي النفايات
وتوزيعها في الاودية والغابات

حالة الطرقات يرثي لها والدولة تنفق 2 مليار دولار على الطرقات لصيانتها وتاهيلها
، لكنه الفساد يا اعزائي الذي يلتهم كل شي ولم يعد ظاهرة ظرفية وعابرة بل اصبح
نظام حياة دولة ومؤسسات في ظل تعطيل اجهزة الرقابة الحكومية وشل قدرتها على
المراقبة والمحاسبة

وبعد وبعد الصحة والاستشفاء والمدرسة الرسمية

والاهم من كل هذا ان لبنان من دون احصاء رسمي لعدد سكانه منذ العام 1932 حين جرى الاحصاء الاول والاخير في تاريخ هذه الجمهورية ،فكم هو عدد اللبنانيين ؟لانعرف 3 ملايين 4 ملايين او 5 ملايين ؟فكيف تريد ان تبني وتخطط اذا كنت لاتعرف عدد السكان ونموهم السنوي؟

الى كل هذه الازمات اضيفت ازمة النزوح السوري الذي كلما طالت الازمة في سورية كلما تحولت الى قنبلة موقوتة لانعرف متى تنفجر وما هي اثارها لكنها بالتاكيد مدمرة على الدولة والمجتمع .

ازاء هذه الصورة السوداوية انما الحقيقة تبدو مسألة الحماية الاجتماعية موضوع ندوتنا امرا ثانويا ،بالرغم من اهميته ، لايحظى باهتمام المسؤولين وليس في سلم اولوياتهم .

وبالعودة الى موضوع ندوتنا .

الهيئات الضامنة في لبنان

تتولى مهام الضمان الاجتماعي في لبنان العديد من الادارات والمؤسسات الحكومية ما يؤدي الى تضارب وهدر كبير في المال العام

فهناك وزارة الصحة العامة التي توفر الاستشفاء داخل المستشفيات لنحو 50% من الشعب اللبناني غير المشمولين باية تغطية صحية وكذلك توفر بعض الادوية للأمراض المزمنة وغيرها وتصل الكلفة السنوية الى نحو 500 مليار ليرة

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعية وهو اكبر واهم المؤسسات الضامنة اذ يوفر خدمات المرض والامومة والتقديمات العائلية وتعويض نهاية الخدمة لنحو 1.2 مليون مواطن بكلفة تتجاوز 1200 مليار ليرة سنويا، ويعاني الضمان ،كغيره من المؤسسات الكثير من المشاكل والازمات التي سبق وتحدثت عنها وهي مشاكل

تحول دون قيامه بمهامه وتوسيع نطاق الضمان والحماية لتشمل فئات وشرائح جديدة في مقدمها العاملون في القطاع الزراعي وصيادو الاسماك.

تعاونية موظفي الدولة والتي توفر الاستشفاء والمنح المدرسية للعاملين في الادارات العامة

الاستشفاء العسكري لعناصر الجيش وقوى الامن الداخلي والامن العام وامن الدولة والضابطة الجمركية ومن هم على عاتقهم

صناديق التعاضد للنواب والعاملين في مجلس النواب والقضاة والمساعدين القضائيين واساتذة الجامعة اللبنانية والمختارين

وتقدر كلفة الاستشفاء التي تتحملها المؤسسات الحكومية الضامنة بنحو 2500 مليار ليرة اي نحو 1.7 مليار دولار وهو رقم كبير

وتتحمل الدولة كلفة معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة فقط للعاملين في القوى العسكرية وفي الوزارات والادارات العامة ، وهي كلفة كبيرة ارتفعت على مر السنوات الماضية اذ بلغت 875 مليار ليرة (اي نحو 600 مليون دولار) في العام 2000 وارتفعت الى 1000 مليار ليرة في العام 2004 والى 2200 مليار ليرة (اي نحو 1.5 مليار دولار) في العام 2015 وهو ما يمثل 9.5 % من اجمالي النفقات المقدرة في الموازنة العامة ، ونحو 80% من هذه الكلفة مخصصة للقطاع العسكري.

الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الزراعي والاقتصاد غير المنظم.

بالرغم من كل هذه الازمات والمشاكل التي تعاني منها الهيئات والمؤسسات الحكومية الضامنة ، فهذا لايجب ان يكون سببا او مانعا من البحث والضغط لتوسيع نطاق التغطية والحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاع الزراعي والاقتصاد غير المنظم وبالرغم من اعدادهم الكبيرة لان هؤلاء هم من الفئات الهشة والفقيرة التي لا تتوفر لها الموارد المالية الكافية لتوفير طعامها فكيف لها بالانفاق على الصحة والاستشفاء او توفير مدخرات لتقاعد امن ومريح .

فالارقام المتوفرة تشير ان عدد العاملين في القطاع الزراعي يبلغ 225 الف عامل بصورة دائمة اي ما يمثل نحو 25 % من حجم القوى العاملة وتشكل الاناث منهم نسبة 35% ،ويضاف اليهم العمالة العائلية المؤقتة (حوالي 300 الف) والعمالة الموسمية المأجورة (90 الف عام)

اما العاملون في الاقتصاد غير المنظم فلا تتوفر اية ارقام حقيقة عن حجمهم ، والارقام المبنية على مسوحات تشير ان عددهم قد يصل الى 400 الف

اي ان هنالك نحو 600-625 الف يعملون في القطاع الزراعي وفي الاقتصاد غير المنظم لاتشملهم الحماية الاجتماعية لاسيما التغطية الصحية الا ما توفره وزارة الصحة العامة ، واللافت ان اكثر من 70% من العاملين في هذين القطاعين تقل مداخيلهم عن 450 الف ليرة شهريا ما يعنى ان هؤلاء يعيشون دون خط الفقر وهم عاجزون عن توفير كميات الغذاء الكافية والضرورية للصحة والسلامة والنمو، وهم يعيشون في بيئات ريفية مهمشة او في اماكن وتجمعات عشوائية لاتتوفر فيها الخدمات العامة بصورة رسمية وشرعية ما يدفعهم الى سرقتها لاسيما الكهرباء والمياه .

لكن وبالرغم من هذه الاوضاع الاجتماعية الصعبة التي يعيش في ظلها هؤلاء وانعدام الامن الاجتماعي فان هؤلاء ليسوا قنبلة موقوتة قد تنفجر في اية لحظة لان الاعتبارات السياسية والطائفية التي تحرمهم حقوقهم حتى ذاتها التي تمنعهم من التحرك للمطالبة بحقوقهم وتقويض ما بقى من دعائم الاستقرار ، وهذه الاستكانة لايجب ان تكون سببا في عدم توفير الحماية الاجتماعية لهم لاسيما منهم مزارعو التبغ وصيادو الاسماك والحرفيون ويشكلوا البداية التي تتوسع لتشمل الجميع . ومع الاسف لاتتوفر ارقام دقيقة حول الكلفة المالية لهذا المشروع وتشير التقديرات انها قد تصل الى 1000 مليار ليرة يمكن توفيره عبر عدة مصادر ضريبية او عبر تاجير واستثمار املاك الدولة العامة المستباحة حاليا .

فدولة العدالة الاجتماعية لايمكن ان تقوم من دون انصاف هذه الشريحة الكبيرة في وطننا وتوفير الحماية لهم لانها يجب ان تكون عنصر اساسي من عناصر السياسات

الاقتصادية الجديدة والدائمة ، وتسهم في الحد من الفقر وعدم المساواة ن وتعزز الاستقرار الاجتماعية وفي تحقيق النمو الاقتصادي.

اخيرا اكرر شكري لكم لحضوركم ومشاركتكم وكذلك الشكر للمنظمين والعاملين على اقامة وانجاح هذه الندوة ومنهم الاستاذ محمد خليفة . واملئ ان نلتقى في المستقبل في ندوات اخرى ويكون قد بدأ توفير الحماية الاجتماعية للمزارعين والعاملين غير المنظمين.